

يسلط العدد الأول من "حوار" الضوء على مختلف أنشطة مشروع "المرأة العربية والحكم المحلي". وهو مشروع إقليمي أطلقه "كوثر" سنة 2005 بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط. ويهدف إلى إبراز دور المرأة العربية وواقعها في المستوى المحلي ودفع مشاركتها كقيادية ومرشحة وناخبة وفاعلة في الشأن المحلي، إضافة إلى تسليط الضوء على كفاءتها في تقديم الخدمات، وخلق إطار للحوار حول كيفية إسهاماتها في التعبير عن مطالب قواعدها الشعبية في مسارات صنع القرار من المستوى المحلي إلى القومي.



ويسعى المشروع إلى تفعيل دور المرأة العربية في الحكم المحلي من خلال تمرير مجموعة من الرسائل عبر جماعات مؤثرة (أكاديميين ومنظمات غير حكومية عاملة في مجال الدعوة وجماعات نسائية ووسائل إعلام) إلى صانعي القرار. وهو يغطي خمسة بلدان عربية هي الجزائر ومصر ولبنان وتونس واليمن. وهي دول من ضمن 8 دول عربية و 75 دولة نامية تبنت نظام اللامركزية في العالم.

كما يتضمن العدد أخبارا لأصدقاء المشروع (مؤسسات وأفراد) من دول أخرى، لا يغطيها المشروع وقراءة في المقالات الصادرة في الصحافة العربية حول موضوع المرأة والحكم المحلي، إلى جانب مساهمات من الصحفيين الأعضاء في المشروع.

نأمل أن يفتح هذا العدد باب الحوار مع المؤسسات المختصة والخبراء والصحفيين المهتمين وأن يكون من بين الأدوات المساهمة في التعريف بتجارب المرأة العربية في الحكم المحلي وإبرازها، خاصة أن الساحة العربية تفتقر لهذا النوع من المعطيات في البحوث والإعلام وأن مفهوم الحكم المحلي في حد ذاته يكتنفه الغموض.

سلوى غزواني، كوثر

## مفهوم الحكم المحلي ومشاركة المرأة العربية

## أخبار المشروع

## إطلاق موقع واب مختص



أطلق "كوثر" موقع واب مختص حول المرأة العربية والحكم المحلي يعد من بين أدوات الدعوة التي سيستخدمها لتعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي. وسيساهم موقع الواب في مزيد التوعية بموضوع الحكم المحلي في العالم العربي. ويتضمن الموقع مجموعة من الأركان من بينها ركن خاص بالتشريعات المتعلقة بالحكم المحلي في المنطقة العربية وركن خاص بالدراسات والبحوث وقاعدة بيانات للخبراء والباحثين والإعلاميين المشتغلين في الحكم المحلي في العالم العربي، إضافة إلى أنه سيكون فضاء لتبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات في الحكم المحلي وللتحاور مع صانعي القرار. <http://localgov.cawtar.org>

## إعلان للجمهور: مسابقة حول الحكم المحلي

سجلت 17 مؤسسة من 8 بلدان عربية هي الأردن ولبنان ومصر والمغرب والعراق واليمن والجزائر والبحرين مشاركتها في مسابقة اختيار أفضل الملصقات المعتمدة من أجل تعزيز دور المرأة في الحكم المحلي التي ينظمها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" للجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الإعلامية. (نص الإعلان)

## الحكم المحلي عربيا

أبرزت الدراسات المنجزة في إطار المشروع وكذلك الورش الوطنية والإقليمية أنه:

■ يقترن مفهوم مشاركة المرأة في الحكم المحلي في العالم العربي بالمجال السياسي والمشاركة في الانتخابات.

■ أهمية التعريف والدعوة للمشاركة في الحكم المحلي كمفهوم شامل في مجالات مختلفة أهمها مسألة التركيز على تنمية وتمكين المجتمع المحلي.

■ نجحت عدة مرشحات من مناطق محافظة ومنتشدة في انتخابات مصر واليمن

■ رغم اعتماد نظام "الكوتا" في البلدان العربية، فإن مشاركة المرأة لا تزال ضعيفة في المجالس البرلمانية والمحلية

■ نظام الحصص أو "الكوتا" بالتعيين أو بالانتخاب هو السائد ومازالت البلدان العربية لم تتفطن بعد لتوزيع الحصص المبنية على النوع والتي أبرزت نجاحا في الدول المتقدمة.

■ تصاعدت المطالبة بالترفيغ في حصص النساء إلى 50 بالمائة في لبنان

■ تولت امرأة رئاسة مجلس بلدي في تونس منذ سنة 1980

■ ألغي نظام الوكالة في الجزائر وهو نظام منع المرأة من لعب دورها كمواطنة حرة مدة طويلة

■ رجال القانون والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة في الجزائر تطالب باعتماد نظام "الكوتا" في الانتخابات المقبلة.

## المشروع في أرقام

### الدراسات الوطنية حول المرأة والحكم المحلي

أنهى "كوثر" بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المشروع إنجاز الدراسات الوطنية حول المرأة والحكم المحلي في كل من تونس والجزائر ومصر واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات ستضمن في تقرير إقليمي حول المرأة العربية والحكم المحلي يشمل البلدان الخمسة.

### ● مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس : صفاقس والكاف مثالا

تشخيص للواقع واستشراف للحلول والآليات،  
صبيرة الطرابلسي -تونس

### ● مشاركة المرأة في الحكم المحلي : حالة مصر

المرأة المصرية تساهم في تكريس تدني مشاركتها في الحكم المحلي -محمود مرسى، القاهرة

### ● المرأة في الحكم المحلي في الجزائر : الواقع والآفاق

نظام "الحصص" بديل لرفع حضور المرأة في المجالس المنتخبة، سميرة بن عودة، الجزائر

### ● مركزية اللامركزية في الوحدات الإدارية ومركزية تهميش المرأة في المركز والمحليات

... أسباب أخرى غير القبلية والتقليدية، فاطمة مطهر - صنعاء

### ● مشاركة المرأة في الحياة العامة : التشريعات والمعوقات

واقع مشاركة المرأة خاضع للمراقبة قانونا وممارسة،  
روزيت فاضل - لبنان

## مواعيد 2007

- 8 مارس / آذار 2007: الإعلان عن نتائج مسابقة أفضل الملصقات المعتمدة في حملات تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي
- جوان / يونيو 2007: ورشة إقليمية إعلامية للتعريف بمخرجات المشروع وكسب التأييد حولها
- أفريل / أبريل - جوان / يونيو 2007: تقرير إقليمي يتضمن أهم النتائج المنبثقة عن الدراسات الوطنية حول المرأة والحكم المحلي وورشة الجزائر التي نظمت في إطار المشروع "المرأة العربية والمشاركة السياسية : من المفهوم إلى الممارسة في الحكم المحلي"
- جانفي / يناير - جويلية / يوليو 2007: بث برامج إذاعية حول المشروع
- بداية من جانفي 2007 تفعيل شبكة متخصصة حول مشاركة المرأة والحكم المحلي تضم شركاء المشروع والأعضاء الفاعلين فيه والمؤسسات والخبراء والصحفيين المتفاعلين معه.

## الورش الوطنية حول المرأة والحكم المحلي

عقد "كوثر" بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في المشروع خمس ورش وطنية في تونس ومصر والجزائر واليمن ولبنان خصصت لعرض النتائج الأولية للدراسات الوطنية ومناقشتها، إضافة إلى عرض شهادات بعض النساء الناشطات في الحياة العامة والحكم المحلي وتجارب مؤسسات عالمة في المجال. وقد شارك في جميع هذه الورش 195 مشاركا ومشاركة من القيادات في المجالس الوطنية والمحلية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات أكاديمية ووسائل الإعلام. وأثمرت هذه الورش تقديم اقتراحات حول آليات وأدوات الدعوة من أجل تعزيز مساهمة المرأة في الحكم المحلي.

ورشة لبنان (بيروت، 15 جوان 2006)

المشاركون يطالبون بضرورة الترفيع في نسبة حصص النساء إلى 50%.

ورشة تونس (صفاقس، 10 جوان 2006)

غياب العمل بنظام "الكوتا" يقلص من حظوظ المرأة في اقتحام هيئات الحكم المحلي

ورشة الجزائر (الجزائر، 30 ماي/مايو 2006)

المشاركون يؤكدون على ضرورة فتح المجال أمام المترشحات في وسائل الإعلام

ورشة اليمن (صنعاء، 15 ماي/مايو 2006)

المشاركون يوصون بالضغط على الحزب الحاكم لتعديل قانون الانتخابات

ورشة مصر (القاهرة، 27 أفريل/أبريل 2006)

الخبراء يطالبون بتطوير برامج تدريب المرأة المصرية في مجال الحكم المحلي

الورشة الإقليمية في الجزائر (23-24 جوان 2006)

## المرأة العربية والمشاركة السياسية : من المفهوم إلى الممارسة في الحكم المحلي

أثارت الورشة الإقليمية المنعقدة في شهر جويلية /يوليو 2006 حول "المرأة العربية والمشاركة السياسية : من المفهوم إلى الممارسة في الحكم المحلي"، القضايا المطروحة وذات الاهتمام المشترك على غرار موضوع مشاركة المرأة العربية في العملية السياسية، في صنع القرار وفي الحكم المحلي. وتباحث المشاركون في الورشة تأثير هذه المسائل على عملهم الحالي، وناقشوا الاستراتيجيات وأدوات دعوة التي يمكن تبنيها من أجل تعزيز مشاركة المرأة بشكل عملي وبناء. (كامل المقال)



### الحملة الإعلامية

هي حملة تهدف إلى نشر الوعي حول الحكم المحلي والتعريف بأفضل التجارب العربية في هذا المجال وتعتمد على الإعلام بصفته أداة قوية وقادرة على الوصول إلى فئات واسعة من الناس. وقد أثمرت هذه الحملة الإعلامية إعلان للعموم وجه للمؤسسات والجمعيات والمنظمات العاملة في الحكم المحلي وبت 7 قنوات فضائية وإذاعية وتلفزيونية برامج حول المشروع ورسد 30 مقالا صحفيا حول المشروع و 150 مقالا حول المرأة والحكم المحلي في الصحف العربية وإعداد موقع واب مختص حول المرأة العربية والحكم المحلي. (كامل المقال)

### اهتمام إعلامي عربي بمشروع المرأة العربية والحكم المحلي

قراءة في أهم المقالات الصادرة حول موضوع المرأة العربية والحكم المحلي. وتعتبر هذه المقالات جزء من الحملة الإعلامية التي أطلقها "كوثر" بالتوازي مع المشروع الذي كان من خلال مختلف أنشطته سببا رئيسيا في تحريك أقلام مجموعة من الصحفيين العرب للكتابة حول موضوع المرأة والحكم المحلي (كامل المقال)

## الشركاء في المشروع

بيت الخبرة البرلماني <http://www.barlaman.org>

يتعاون بيت الخبرة البرلماني، وهو منظمة استشارية متخصصة في التطوير البرلماني، مع فريق من الخبراء والباحثين في تقديم الدعم الفني للأعضاء والمجالس النيابية، وذلك من خلال أنشطته البحثية والتدريبية، وتخصصه في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التدريب والمشاركة السياسية والتعليم المدني، ومهارات تحديث العمل البرلماني.



<http://www.maharatfoundation.org> مؤسسة مهارات

توفر مؤسسة مهارات تدريبات للصحفيين الشباب في مجال التحقيقات والإعلام الإلكتروني واعتماد موثيق الشرف واتفاقيات الحقوق الإنسانية. وهي تضم مجموعة من الصحفيين الشباب الذين اكتسبوا خبرة من خلال مواجهتهم للصعوبات التي عرفتتها الصحافة الحرة في لبنان.



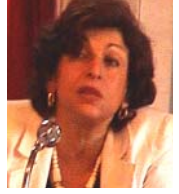
[fekdr.hrk@gnet.tn](mailto:fekdr.hrk@gnet.tn) مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية

تتدخل مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية في المناطق الريفية في تونس وتهدف أنشطتها إلى تحسين الأوضاع المعيشية للجماعات المحلية والأسر ذات الدخل المحدود. وتشمل مجالات تدخلها والموجهة خاصة للنساء، الأنشطة المدرة للدخل والفلاحة والتنمية الريفية والتربية والبيئة والتكوين والقروض الصغرى والصحة.



[hgafsi@planet.tn](mailto:hgafsi@planet.tn) - [hgafsi@wanadoo.tn](mailto:hgafsi@wanadoo.tn) برنامج التنمية الحضرية

يقدم برنامج التنمية الحضرية، وهو منظمة غير حكومية تونسية، الدعم الفني للفاعلين المحليين المتدخلين في مجال التنمية الحضرية. كما يسعى إلى العمل على تطوير قدرات البلديات والمؤسسات الحضرية في تسيير المدن وتخطيطها من خلال إعداد البحوث والدراسات وكذلك تقديم الدعم الفني وخدمات تدريبية.



<http://www.saf-yemen.org> منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان

يعمل منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان على تعزيز حقوق المرأة المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال التزامه بتوسيع دائرة النقاش لتشمل حركات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية. وتتمحور أنشطة المنتدى حول الدعوة وبرامج التدريب والبحوث العملية وتقديم الدعم القانوني للنساء ذوات الدخل المحدود.



[juristalgeria@yahoo.fr](mailto:juristalgeria@yahoo.fr) الحركة الجمعاعوية لولاية قسنطينة

تتولى الحركة الجمعاعوية لولاية قسنطينة التنسيق والتشبيك مع الجمعيات في مجال الحكم المحلي والإصلاحات الانتخابية والتشريعية وحقوق الإنسان والمرأة في الجزائر



## الصدافيون الأعضاء في المشروع

ينشط في مشروع المرأة العربية والحكم المحلي خمسة صحافيين من تونس ولبنان والجزائر ومصر واليمن يساهمون في تنفيذ مختلف مكونات الحملة الإعلامية ويساهمون في التعريف بالمشروع ويشاركون في تغطية فعاليات الورش الوطنية والإقليمية المنعقدة في إطاره ([المزيد...](#))

## أخبار أصدقاء المشروع

نحاول أن نفتح من خلال هذا الركن المجال للمؤسسات والجمعيات الناشطة في الحكم المحلي لتقدم تجاربها الناجحة في هذا المجال. كانت المساهمة الأولى من السيدة زينب بن جلون مستشارة في النوع الاجتماعي، بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة -اليونيفيم- المغرب التي تحدثت عن المشروع المشترك بين الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب واليونيفيم في مجال الموازنة والحكم المحلي. وتبقى الدعوة موجهة لكل أصدقاء المشروع للتعريف بتجاربهم من خلال هذا الركن في الأعداد القادمة من نشرة "حوار".

## تربة المعبة الديمقراطية لنساء المغرب

## إصدارات حول الحكم المحلي في العالم العربي

18 مرجعا مختارا من المراجع الصادرة حول موضوع الحكم المحلي ودور المرأة في مختلف مجالات الحكم المحلي في العالم العربي ([المزيد...](#))

## روابط إلكترونية حول الحكم المحلي

<http://www.ato.net/web/index.asp>

موقع منظمة المدن العربية. وهي منظمة غير حكومية، متخصصة في شؤون البلديات والمدن في الوطن العربي، تأسست في 15 مارس 1967، ومقرها الدائم مدينة الكويت. من بين أهدافها تعزيز مكانة السلطات المحلية العربية وتشجيع اللامركزية، ورفع مستوى الخدمات والمرافق البلدية في المدن العربية، وتنمية وتحديث المؤسسات البلدية والمحلية والعمل على تطوير وتوحيد التشريعات والنظم البلدية...

<http://www.cities-localgovernments.org/uclg/index.asp>

بوابة تحمل اسم "المدن المتحدة والحكومات المحلية" وتجمع بين منطمتين كبيرتين مكرّستين لتعزيز قيم الحكومات المحلية حول العالم وأهدافها ومصالحها. وهما الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، ومنظمة المدن المتحدة.

## مفهوم الحكم المحلي ومشاركة المرأة العربية\*

يرتبط مفهوم الحكم المحلي باللامركزية التي تشكل في مفهومها الشائع أحد أشكال الحكم الذي يقع بموجبه تفويض السلطة والمسؤولية من الحكم المركزي إلى الحكم "الوسيط" إلى المحلي. ويفسر الأخصائيون في الاقتصاد اللامركزية على خلفية فاعلية السياسات التي تضمن المشاركة والشفافية والمحاسبة. وبهذا المفهوم تسمح اللامركزية بترجمة مصالح المواطنين إلى قرارات وبمراقبة هذه القرارات لتكون مستجيبة لمصالحهم وخيراتهم.

ويمكن توزيع السلطات السياسية والإدارية والمالية في إطار اللامركزية وفق ثلاثة نماذج : لا مركزية السلطات وهو النموذج الذي يتم فيه نقل السلطة من مؤسسات مركزية إلى لجان محلية، وتفرع السلطات ويحيل إلى نقل السلطة السياسية والإدارية والمالية من المركزي إلى المحلي، والتفويض الذي يتم بموجبه إرساء سلطات محلية شبه مستقلة.

وتعد اللامركزية، من حيث توسيع مشاركة الجماعات وتلبية مصالحهم وتطلعاتهم، مسألة إستراتيجية بالنسبة إلى مشاركة المرأة في مسارات صنع القرار ومساهمتها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة على المستوى المحلي. فهو المستوى الأقرب من النساء والمواطنين عموماً وهو أيضاً المستوى الذي يوفر لهن فرصة الاضطلاع بدور هام في معالجة التمييز القائم على أساس الجنس. كما يمكنهن من التعبير عن مطالبهن والمشاركة في صنع القرار.

ورغم أن عدداً من البلدان العربية قد اعتمدت نظام اللامركزية. إلا أنها لا زالت تعني بالنسبة إليها إعادة الهيكلة السياسية والإدارية والمالية دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تضطلع أو يمكن أن تضطلع به النساء كفاعلات في الشأن المحلي. وذلك رغم أن الخطاب العالمي العام يدمج مقارنة النوع الاجتماعي كشرط إستراتيجي لتقييم نتائج اللامركزية.

\* استخلاصات لما كتب حول اللامركزية كمفهوم وأداة الحكم من ورقات العمل المقدمة في إطار مشروع كوثر ومن مواقع الواب المعنية

## المشروع في أرقام

- 5 بلدان عربية يغطيها المشروع هي الجزائر ومصر ولبنان وتونس واليمن
- 5 ورش وطنية حول المرأة والحكم المحلي
- 5 دراسات وطنية لتقديم أفضل التجارب في الحكم المحلي
- 30 مقالا صحفيا تم رصده بالصحف العربية حول المشروع
- 150 مقالا حول المرأة العربية والحكم المحلي تم رصدها في الصحافة العربية
- 7 قنوات فضائية وتلفزيونية وإذاعية بثت برامج حول المشروع (تلفزيون أبو ظبي، قناة الحرة الفضائية الجزائرية، القناة الإذاعية الثالثة الجزائرية، راديو الجزائر -القناة الثانية، القناة الأمازيغية الجزائرية، والإذاعة الجهوية بالمنستير- تونس)
- ورشتان إقليميتان لمناقشة المفهوم وعرض أفضل التجارب
- اجتماعان للإعلاميين
- ملف صحفي إقليمي يغطي 11 بلدا عربيا
- موقع واب مختص حول المرأة العربية والحكم المحلي
- 200 مشارك ومشاركة من القيادات في المجالس الوطنية والمحلية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات أكاديمية ووسائل الإعلام ساهموا في الورش الوطنية والاقليمية المنعقدة في إطار المشروع
- 4 مؤسسات و10 صحافيين من دول عربية لم يغطيها المشروع تفاعلوا مع مختلف أنشطته وأبدوا الرغبة للانضمام إلى شبكته

## مشاركة المرأة في الحكم المحلي في تونس : صفاقس والكاف مثالا تشخيص للواقع واستشراف للحلول والآليات

صبرة الطرابلسي - تونس

### أهم التوصيات:

- تبني البرامج المتعلقة بدعم دور المرأة في المشاركة في صنع القرار ضمن المؤسسات التربوية
- الدعوة إلى توفير المعلومات الخاصة بتطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية

مثل موضوع مشاركة المرأة في الحكم المحلي، محور الدراسة التي أنجزها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" بالتعاون مع برنامج إدارة التنمية الحضرية ومؤسسة الكاف للتنمية الجهوية في تونس استنادا إلى مثالي صفاقس والكاف. وقد عرفت الدراسة، التي أعدها الدكتور سنيم بن عبد الله، نظام اللامركزية المعتمد على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والمؤسسات الحكومية المنضوية تحته. كما قدمت الدراسة نماذج ناجحة وتجارب إيجابية عن مسارات مشاركة النساء في الحكم المحلي بصفاقس والكاف.

ونفذت الدراسة إلى جملة الدروس المستخلصة والممارسات ذات الدلالة في مجال مشاركة المرأة في الحكم المحلي لتتناول بالتحليل أهم العوامل والآليات التي ساهمت في النهوض بأوضاع المرأة ودعم مشاركتها في الحياة السياسية والحكم المحلي. وتمثلت أبرز هذه العوامل في الإرادة السياسية والقوانين المبنية على المساواة بين الجنسين وعلى نظام الحصص كآلية سياسية.

ولعل من أهم الدروس المستخلصة اعتماد نظام الحصص لفائدة المرأة في تركيبة الهياكل السياسية والترفيغ في عدد النساء في مناصب القرار بالوظيفة العمومية في المستويين المركزي والجهوي والمحلي، إذ تم العمل على تعيين المرأة في الخطط التي تعتبر تقليديا رجالية مثل المعتمدين والعمد وتسهيل نفاذها إلى مواقع القرار بالمجالس البلدية. إلا أن إرساء تشريع يؤمن اعتماد نظام الحصص في الانتخابات وينص على تمثيل النساء في النقابات والأحزاب والجمعيات، يمكن أن يمثل إضافة جوهريّة، بما يساعد النساء على الدفاع عن حقوقهن استنادا إلى أرضية قانونية وتشريعية.

كما أن تقديم نماذج ناجحة لنساء أثبتن جدارتهن في المواقع الهامة التي شغلنها من شأنه أن يقلص من تلك الأفكار السلبية إزاء المرأة ومن التشكيك في قدرتها على النجاح في مواقع القرار على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي.

ولعل الجزء الأخير من الدراسة والذي قدم خلاصة هذا العمل والنتائج التي تم التوصل إليها يمثل الجزء الأهم اعتبارا إلى أنه يقدم اقتراحات وتوصيات عملية لتطوير حضور المرأة في الحكم المحلي. فما من شك أن التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة ستساهم، إن تم الالتزام بها و العمل على تكريسها، في إنجاح إقحام المرأة شيئا فشيئا في مواقع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. فقد لفتت هذه الدراسة النظر إلى أن مسألة صنع القرار مرتبطة في جذورها بعقلية تفكير المجتمع وثقافته وبصفة أدق داخل الأسرة التي تتطلق داخلها ممارسة الإدارة والسلطة في مستوى ضيق. وهكذا إذا كان أفراد الأسرة متقبلين لوجود المرأة في موقع القرار داخل الأسرة ذاتها ولتمتعها بسلطة التصرف والقرار إلى جانب الرجل، فإنهم سيتقبلون ذلك في المجتمع الموسع انطلاقا من ثقتهم في الدور الذي ستضطلع به المرأة على جميع المستويات.

كما دعت الدراسة إلى تبني البرامج المتعلقة بدعم دور المرأة في المشاركة في صنع القرار ضمن المؤسسات التربوية. أما في ما يتعلق بالتدريب والتحسيس والإعلام، فتمت الدعوة إلى توفير المعلومات الخاصة بتطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية والتي ستساهم بدورها في التوعية بأدوات مدروسة وموجهة بطريقة مقنعة وواقعية.

صبرة الطرابلسي - تونس

مشاركة المرأة في الحكم المحلي : حالة مصر

## المرأة المصرية تساهم في تكريس تدني مشاركتها في الحكم المحلي

محمود مرسى، القاهرة

### أهم التوصيات:

- العمل على تعزيز المهارات الاتصالية لدى النساء وإقامة شراكة حقيقية مع الإعلام
- الاستفادة من تجارب النساء في المناطق المحافظة في صعيد مصر من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي

أثارت الدراسة التي أعدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" بالتعاون مع منظمة برلمان (مصر) حول واقع المرأة المصرية والحكم المحلي، نقاط كثيرة لا يعرفها البعض عن أحوال المرأة المصرية التي يعتبر المتفائلين أنها تخطو إلى الأمام بشكل سريع. فقد أظهرت الدراسة وجود عدة عوائق مازالت تقف أمام المرأة في مصر، مما تسبب في تراجع نسبة مشاركتها السياسية على مدار العشرين سنة الماضية. ومثال ذلك أنه رغم الجهود المبذولة والمتغيرات التي شهدتها الحياة السياسية في مصر خلال الفترة الأخيرة، أكدت الدراسة تراجع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية بسبب استمرار العديد من العوائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفسرت الدراسة تدني مشاركة المرأة في الحياة السياسية باستمرار عدم حصولها على حقها الطبيعي في المشاركة والثقافة السائدة في المجتمع المصري والتي تنصب حول عدم قدرة المرأة على العمل في السياسة. يضاف إلى ذلك هشاشة الدعم الحزبي للمرأة وسقوط المال على العملية الانتخابية وعدم استقرار المسيرة التشريعية، ناهيك عن استمرار العديد من المعوقات الاجرائية التي خلقتها قوانين الانتخابات والتي حدثت من زيادة إقبال المرأة على العمل في السياسة، مما شكل عاملاً إضافياً ساهم في استمرار تدني وضع المرأة في الحياة السياسية. ويعد دور الإعلام الذي من المفترض أنه فاعل في العملية التوعوية والتثقيفية محتشماً في تناول العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل جاد.

كما أشارت الدراسة التي أعدها الدكتور علي الصاوي الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير منظمة برلمان، إلى أن المرأة المصرية تتحمل جزءاً من هذا الواقع الذي تعيشه وأن لها دور ما في استمرار الصورة القاتمة، مما يحتم عليها التحرك من أجل تغيير هذه الصورة لدى الرأي العام من خلال برامج إستراتيجية واضحة والعمل على تعزيز مهاراتها الاتصالية وإقامة شراكة حقيقية مع الإعلام لأن الوضع الحالي لا يعكس قدرات المرأة المصرية وقدراتها بصورة واقعية، على غرار نجاح بعض النساء في مناطق محافظة في صعيد مصر، مما يدعو للاستفادة من تجربتهن من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي بما يليق بالمرأة التي تمثل نصف المجتمع المصري.

إن الإحصائيات المتوفرة حول نسب تمثيل المرأة في المجالس المحلية وفي البرلمان مخيبة للآمال، ذلك أن نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية تراجعت إلى 2,1% في انتخابات 1997، بعد أن كانت في حدود 2,9% في انتخابات 1983. كما لم يتعد عدد أعضاء البرلمان المصري من النساء في آخر انتخابات أجريت سنة 2005 أربع نائبات، إضافة إلى خمس سيدات تم تعيينهن بقرار من رئيس الجمهورية من أكثر من 444 مقعداً في مجلس الشعب المصري.

أما بخصوص ملامح السياسة التشريعية، فقد بينت الدراسة أنه رغم أن اللامركزية أصبحت ضرورة عملية لدفع جهود التنمية المحلية والقومية وتدعيم أسس المشاركة في صنع القرار، إلا أن الغريب في مصر أن تطور الحكم المحلي ما زال يكرس المركزية، وذلك يعود إلى غموض موقف المشرع في معالجة الدستورية اللامركزية والتشريعات التي أحدثت ارتباكاً في توزيع السلطات المحلية.

ورغم كل المشاكل التي طرحتها الدراسة، فإن حال مشاركة المرأة في الحكم المحلي في مصر لا تختلف كثيراً عن أحوال باقي الدول العربية نظراً للتشابه الكبير في الثقافات والعادات الموروثة وكذلك التشريعات وإذا كانت هناك رغبة من قبل الحكومات فلا بد من العمل فوراً على إزالة العقبات وإرساء آليات من أجل تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها. وهذه القضية ليست مرتبطة بالنوع الاجتماعي وعدم المساواة بين المرأة والرجل فحسب، بل هي قضية وثيقة الصلة بقضايا التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها مؤشراً قابلاً لقياس مدى تطور المجتمعات.

## المرأة في الحكم المحلي في الجزائر: الواقع والآفاق نظام "الحصص" بديل لرفع حضور المرأة في المجالس المنتهبة

سميرة بن عودة، الجزائر

### أهم التوصيات:

- ضرورة أن تعمل الأحزاب السياسية على تشجيع انخراط المرأة فيها وتمكينها من تقلد مناصب قيادية
- على السلطات العليا في البلاد ضمان مشاركة سياسية فعلية للمرأة في الجزائر وتمكينها من مراكز صنع القرار باعتماد نظام "الحصص" بنسبة لا تقل عن 30 بالمائة

لا تزال المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر ذات طابع رمزي، ودورها في الحكم المحلي محدود لعدة عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية رغم خطابات المسؤولين في الحكومة وفي الأحزاب السياسية والتزاماتهم بإسناد دور للمرأة يقوم على المساواة الحقيقية، لا على المساواة القانونية، الأمر الذي يجعل مراجعة قانون الانتخابات واعتماد "نظام الحصص" أو "الكوتا" بالنسبة إلى التمثيل النسوي أكثر من ضرورة من وجهة نظر عدد من رجال القانون والتنظيمات التي تدافع عن حقوق المرأة، خاصة وأن البلاد مقبلة على مواعيد انتخابية حاسمة وهي انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المقررة نهاية الشهر الجاري وانتخاب أعضاء الغرفة البرلمانية الأولى لسداس فترة تشريعية في تاريخ الجزائر المستقلة والمنتظرة في ماي المقبل تكون متبوعة بانتخابات المجالس المحلية في أكتوبر من السنة نفسها .

وإن كان نظام "الحصص" أو "الكوتا الانتخابية" هو الحل لضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتهبة خاصة وأنه معتمد في عدد من الدول العربية، فإنه يواجه معارضة من الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة الجزائرية التي ترى في هذا النظام انتقاص من مكانة المرأة بل إهانة لها وأنه يعصف بجميع الجهود والتشريعات والمواثيق التي تنص على مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة وتبذ كل أشكال التمييز ضدها، لأنه أي نظام "الحصص" يدرج المرأة ضمن التقسيم الفئوي مثلها مثل فئات: الفلاحين أو الطلبة أو العمال، ويعتقد أصحاب هذا الطرح أنه على المرأة العمل أكثر لإثبات وجودها في مراكز صنع القرار ولافتك الأصوات الانتخابية على قدم المساواة مع الرجل حتى تكون المناصب التي تحققها مستحقة، وتستبعد هذه المواقف التي عبر عنها أكثر من مسؤول جزائري أية نية في إدخال نظام "الحصص" في مشروع قانون الانتخابات الذي يجري التحضير له على مستوى الحكومة ليكون جاهزا قبل استحقاقات السنة المقبلة .

وتشير الدراسة الخاصة بدور المرأة الجزائرية في الحكم المحلي بين الواقع والآفاق التي أنجزها مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب "كوثر" من أجل رصد واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر إلى أن هذه المشاركة لم ترق بعد إلى المستوى المنشود والذي أراد تحقيقه التوجه السياسي للبلاد . ورغم تضافر جهود كثيرة في هذا السياق غير أن نتائج الاستحقاقات الانتخابية المختلفة أثبتت اتجاهها معاكسا لإرادة البلاد السياسية، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد النساء في الغرفة البرلمانية الأولى لا يتجاوز 26 من مجموع 389 مقعدا أي بنسبة لا تتجاوز 86.6 بالمائة في حين أن أغلب المقاعد إن لم تكن جميعها التي حازتها عليها النساء في الغرفة البرلمانية الثانية أي مجلس الأمة كانت عن طريق التعيين ضمن الثلث الرئاسي الذي يحتفظ رئيس الجمهورية بتعيين أعضائها، حيث لم تسفر عملية الانتخاب التجديد النصفي لأعضاء المجلس التي جرت في 28 ديسمبر 2000 و30 ديسمبر 2003 على التوالي عن فوز أية امرأة. وفي المقابل فقد أوضحت الدراسة ضعف نسبة ترشح النساء للمجالس المحلية وضعف نسبة تصويت النساء في الانتخابات حيث تتحدث الأرقام الخاصة بالانتخابات المحلية الأخيرة التي انعقدت في 10 أكتوبر 2002 إلى نسبة ترشح وصلت إلى 8.26 % للمجالس الشعبية الولائية والمقدر عددها بـ48 مجلس ولائي التي يضمها التقسيم الإداري للجزائر، ونسبة % 3.1 من المترشحات للمجالس الشعبية البلدية .

وهذه النتيجة ومثلما وصلت إليه الدراسة فهي تعود بطبيعة الحال إلى إرادة الأحزاب السياسية في وضع المترشحات في مؤخرة القوائم الانتخابية في شكل استعراضي ليس إلا الغرض منه كسب أصوات النساء الانتخابية بدعوى أنهم يمنحون فرص الترشح للمرأة في قوائمهم، بينما الواقع يقول إن المنصب يعود إلى أصحاب الصدارة في القائمة.

ومن بين العوامل التي أدرجتها الدراسة ضمن الأسباب التي تحول دون مشاركة فعلية للمرأة في الحقل السياسي هي عزوف النساء على الخوض والاندماج في الحياة السياسية المحلية لاعتبارهن أن ترشح الرجال وانتخابهم في تلك المجالس عمل كاف وهو ما يعود إلى الذهنيات السائدة في تعظيم دور الرجال وتهميش دور النساء إلى جانب انتشار الأمية في أوساط النساء، خاصة في الريف والصحراء، وكذلك ضعف الثقافة والوعي السياسي لدى المثقفات لغياب التوعية السياسية التي تحثهن على المشاركة السياسية، فضلا عن بعض العوامل السياسية منها عدم قدرتهن على طرح برامج سياسية مخالفة لتلك المطروحة من طرف الرجال والخاصة باهتمامات النساء بشكل خاص والمجموعة الانتخابية بشكل عام ومن ثمة عدم طرحها للبدائل المقدمة من طرف الرجال، وعدم قدرتهن على استقطاب التصويت النسوي، وهذا في غياب إرادة حقيقية لدى الأحزاب السياسية في تشجيع انخراط المرأة وتمكينها من تقلد مناصب قيادية في الأحزاب.

وتخلص الدراسة إلى أن الحل المطلوب من السلطات العليا في البلاد لضمان مشاركة سياسية فعلية للمرأة في الجزائر وتمكينها من مراكز صنع القرار هو اعتماد نظام "الحصص" وضمان مشاركة للمرأة في الحياة السياسية لا تقل عن 30 بالمائة وهو المعيار المحدد دوليا كمرحلة انتقالية كفيلة بتجاوز الهوة أو الفجوة بين الرجل والمرأة في الحقل السياسي على أن يكون هذا الإجراء مرفقا ببرامج جادة للتقليص من نسبة الأمية وتحسين المستوى المعيشي وتوعية المرأة بأهمية مشاركتها في الحكم المحلي ورسم السياسة العامة للبلاد.

سميرة بن عودة/ الجزائر

## مركزية اللامركزية في الوحدات الإدارية ومركزية تهميش المرأة في المركز والمحليات ... أسباب أخرى غير القبلية والتقليدية

فاطمة مطهر - صنعاء

### أهم التوصيات

- ضرورة تغيير النظام الانتخابي إلى القائمة النسبية
- تعديل نص قانون الأحزاب السياسية الخاص بتوزيع دعم الدولة المالي للأحزاب بأن تكون أحد شروط الدعم مرتبطة بعدد المرشحات التي يخصصها كل حزب في قائمته الانتخابية
- تعديل قانون السلطة المحلية النافذ بحيث يصبح رؤساء المجالس المحلية منتخبين مثلهم مثل بقية الأعضاء وتحديد كوتا للنساء

جاءت الدراسة "مركزية اللامركزية في الوحدات الإدارية ومركزية تهميش المرأة في المركز والمحليات"، التي أعدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" بالتعاون مع منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، في فصلين حمل الأول عنوان "الوحدات الإدارية وعلاقتها بالسلطة المركزية" والذي تضمن شرحا وتعريفا نظريين للمركزية واللامركزية، والفرق بين مفهومي اللامركزية الإدارية والفيدرالية. كما تضمن تجربة الوحدات المحلية في شطري اليمن قبل الوحدة اليمنية وبعد إعلان الجمهورية اليمنية الموحدة. واعتبر الباحث الذي أعد هذه الدراسة، الدكتور محمد علي السقاف أن القاسم المشترك بين التجريبتين هو "محدودية تطبيق اللامركزية الإدارية في نطاق الوحدات الإدارية التي يغلب عليها طابع الوصاية في علاقتها بالسلطة المركزية". ذلك أنه رغم صدور أول قانون خاص بالإدارة المحلية سنة 1991 والذي تم تعديله ليصدر باسم قانون السلطة المحلية عام 2000، فإن المركزية الشديدة ظلت قائمة داخل الجمهورية اليمنية الموحدة.

أما الفصل الثاني من الدراسة والذي حمل عنوان "مركزية تهميش المرأة في المركز والمحليات"، فتناول في مبحثه الأول "الحقوق السياسية للمرأة اليمنية في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية" في كل شطر على حده ثم في دولة الوحدة. ويرى السقاف أن أحد محاور التغييرات الأساسية التي ركز عليها النظام الجديد تأسس على إشراك المرأة في النشاط السياسي وإدماجها كعنصر فاعل نشط في التنمية الاقتصادية، وإصلاح الأسرة لتحرر المرأة من القيود العائلية والثقافية التقليدية. "بينما اختلفت الصورة كليا في اليمن الشمالي فالموروث السياسي والاجتماعي في عهد الإمامة الذي انتقل إلى النظام الجمهوري يعتبر المرأة كائنًا ملحقًا بالرجل، فهي لا تجد تعريفها في ذاتها بل في الرجل فهي إما "أخت فلان" أو زوج فلان..."

وفيما يخص "الحقوق السياسية للمرأة اليمنية في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية" في دولة الوحدة، فيعتبر الباحث أن دستور الوحدة "الذي اعد من قبل نخبة مثقفة من الشطرين في (ديسمبر 1982) تميز عن دساتير الدولتين في الشمال والجنوب" بطابعه ومبادئه الديمقراطية المتقدمة، ولكن "حدث تراجع جزئي عن تلك المبادئ الديمقراطية في التعديلات الدستورية اللاحقة في عامي 1994 و2001".

أما في ما يتعلق بالازدياد المستمر للنساء ناخبات خلال الدورات البرلمانية التي جرت في اليمن بعد الوحدة، فتفسره الدراسة "بزيادة الوعي الانتخابي لدى النساء مدفوعة من الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات من جهة وبسبب الزيادة في عدد سكان اليمن بنسبة 3٪ سنويا. "إلا أن الدراسة كشفت أيضا مفارقة تتمثل في زيادة عدد الناخبات الذي رافقه تراجعاً في أعداد المرشحات، بل وفي أعداد الفائزات في الانتخابات. ويعتبر الباحث أن هذه المفارقة "ذات طابع سياسي بحت وأيدلوجيا في المقام الأول؟".

وتتمثل "النقطة مضيئة في هذه الصورة العامة القائمة"، حسب ما أشار إليه الدكتور السقاف معد هذه الدراسة في مشاركة مرشحات من محافظات تقليدية مثل المحويت، حجة وصعدة التي لم تشهد ترشيحا للنساء قبل ذلك التاريخ على المستوى النيابي.

وتطرق الباحث في ختام الدراسة إلى إطلاق الحزب الحاكم في مؤتمره العام السابع في ديسمبر 2005 فكرة تخصيص 15% من المقاعد للنساء على مستوى المجالس المحلية والبرلمانية، وفسرها بأنه ما اعتادته "و"دأبت عليه الأحزاب السياسية بمغازلة المرأة اليمنية عند اقترب الانتخابات، "وأشار إلى وعد سابق لرئيس الجمهورية ورئيس حزب المؤتمر الشعبي العام على خط إطلاق الوعود تجاه تحسين أوضاع المرأة دون ترجمة ذلك عمليا لا على المستوى التشريعي ولا على مستوى التوعية لجماهير الذكور بحقوق المرأة في المساواة أمام الرجل".

وقد قدمت الدراسة عددا من المقترحات، على غرار ضرورة تغيير النظام الانتخابي إلى القائمة النسبية، وتعديل نص قانون الأحزاب السياسية الخاص بتوزيع دعم الدولة المالي للأحزاب بأن تكون أحد شروط الدعم مرتبطة بعدد المرشحات التي يخصصها كل حزب في قائمته الانتخابية، وتعديل قانون السلطة المحلية النافذ بحيث يصبح رؤساء المجالس المحلية منتخبين مثلهم مثل بقية الأعضاء وتحديد كوتا للنساء.

ويمكن أن أضيف على هذه المقترحات أن مسألة شراكة المرأة بحاجة إلى عمل وفعل جدي وواسع يبدأ بمحو الأمية الأبجدية للإناث والذكور وتوعية وإعلام يساند قضية المساواة أو على الأقل لا يجذر لنمطية النساء وأدوارهن التقليدية في الحياة، وعلى الحرية كحق للإنسان ذكرا وأنثى، والاختيار كحق آخر قائم على معرفة حقيقة ومعلومة صحيحة. وعلاوة على كل ذلك لا بد من تنشئة الفتيات على كونهن إنسان مكتمل وليس تابع، وعلى أن تربيّن أطفالهن على ذلك، ويبقى أماننا وقت طويل لتعيش المرأة كإنسان حقيقي مكتمل حر، بدأنا ولنستمر.

## مشاركة المرأة في الحياة العامة : التشريعات والمعوقات واقع مشاركة المرأة خاضع للمفارقة قانونا وممارسة،

روزيت فاضل - لبنان

أظهرت الدراسة التي أعدتها مؤسسة مهارات بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث أن واقع مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة العامة لا يزال خاضع للمراوحة من حيث القانون والممارسة على حد سواء. وتشير هذه الدراسة التي تضم خلاصات موجزة من التجربة اللبنانية ومنطلقات لمناقشة مشاركة المرأة في الحياة العامة من حيث التشريعات والمعوقات، إلى أنه رغم أن الدستور اللبناني لا ينطوي على أي نص يميز بين المرأة والرجل، حيث يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، فإن المسائل المتعلقة بالجنسية والأحوال الشخصية ساهمت في تكريس عدة أشكال من التمييز.

وبما أن قانون أصول المحاكمات المدنية ينص على أنه "عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي، تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية"، فإن المجلس الدستوري يكون قد أرسى بذلك قاعدة تشكل ضمانا حقيقية لتتبع التشريعات اللبنانية من أي تمييز بحق المرأة، إلا أن هذه القاعدة تبقى مرعية فقط بالنسبة إلى التشريعات التي صدرت اعتبارا من 1993 (أي منذ تشكيل المجلس الدستوري والتشريعات التي سوف تصدر لاحقا).

وفيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، أبرم لبنان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأبدى تحفظات على بعض البنود المتعلقة بمنح المرأة حقا مساويا لحق الرجل، لجهة إعطاء الجنسية لأولادها، والتساوي في الحقوق والمسؤوليات في الزواج والأمومة والولاية والقوامة والوصاية على الأطفال والتبني والتساوي في حق اختيار اسم الأسرة. إضافة إلى عرض الخلافات بين الدول حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية على محكمة العدل الدولية. وانضم لبنان إلى اتفاقيات أخرى تتعلق بحقوق المرأة السياسية، عدم التمييز في مجال التعليم، عمل المرأة الليلي، استخدام المرأة في العمل تحت سطح الأرض، وسياسة العمالة.

أما في القوانين الوضعية، وفي قانون الانتخاب تحديدا، فصدر قانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي الذي حرم النساء من حقي الإقتراع والترشيح. وساهمت "اللجنة التنفيذية للهيئات النسائية في لبنان"، في تعديل القانون، الذي أعطى الإناث حق الانتخاب، شرط أن يكن حائزات على شهادة التعليم الابتدائي على الأقل، أو شهادة مدرسية. فظلت المرأة في روحية القانون مواطنة من الدرجة الثانية. واستمرت النضالات إلى أن منحت النساء حق الإقتراع والترشيح دون قيد أو شرط. أما الجديد، فجاء في مشروع قانون الانتخابات النيابية الذي اعتمد الكوتا النسائية، بنسبة 30% على مستوى الترشيح، بحيث يتوجب على كل لائحة من المرشحين على أساس المحافظة (وفقا للنظام النسبي) أن تضم 30% من المرشحات على الأقل. وكما في قانون الانتخاب، ليس هناك في قانون البلديات أي نص تمييزي أو نص من شأنه أن يحول دون مشاركة المرأة اقتراعا أو ترشيحا. لكن الكوتا لا تزال غائبة أيضا في البلديات.

وبينت الدراسة أن نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب اللبناني لا تزال متدنية (6 من 128)، ليبقى لبنان في المرتبة 125 من أصل 136 عالميا، لجهة تمثيل المرأة في المجالس البرلمانية. وعلى صعيد الانتخابات البلدية، سجلت انتخابات 2004 البلدية المحلية تراجعاً بالنسبة إلى انتخابات العام 1988، في نسبة الفائزات. في حين ارتفع عدد الفائزات في انتخابات 2004 من 139 إلى 230. أما في الوظائف العامة الإدارية، فلا تتعدى حصة المرأة من هذه الوظائف نسبة 6.1%. ويلاحظ تزايد في عدد القضاة النساء، التي بلغت نسبتهن ما يزيد عن 20% من مجموع القضاة.

وفي ما يتعلق بالمعوقات التي تحول دون تعزيز مشاركة المرأة، فأشارت الدراسة إلى ثلاثة أنواع منها. وهي المعوقات السياسية، إذ تتعرض المرأة إلى التضييق، ويسجل غياب للتشريعات المناسبة، إضافة إلى تمتع الرجل بأولوية التواصل مع الناخبين ومع الإدارة "خدماتيا". كما تعاني المرأة اللبنانية من معوقات اقتصادية تحول دون تمكنها من إيجاد الوقت الكافي للاهتمام بالشأن العام، علاوة على المعوقات الاجتماعية والمتمثلة في تدني نسبة المتعلمات، والتقاليد العائلية الحائلة دون مشاركة المرأة في السياسة والشأن العام.

روزيت فاضل، لبنان

ورشة لبنان (بيروت، 15 جوان 2006)

## المشاركون يطالبون بضرورة الترفيع في نسبة حصص النساء إلى 50%

### أهم التوصيات

- الترفيع في حصص النساء في المقاعد من 30 بالمائة المنصوص عليها في القانون حاليا إلى 50 بالمائة
- استغلال الثغرات الموجودة في قوانين الانتخابات اللبنانية للحفاظ على نظام الحصص



عرضت الورشة الوطنية في لبنان التي انعقدت تحت عنوان "مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة السياسية والحكم المحلي"، ما توفر من بيانات حول مشاركة المرأة اللبنانية في الحكم المحلي والمعوقات التي تقف أمام ترشحها وآليات دعم مشاركتها في الحياة السياسية.

وبناء على ما تم عرضه من بيانات، تم اقتراح استغلال الثغرات الموجودة في قوانين الانتخابات اللبنانية للحفاظ على نظام الحصص الذي طُعن فيه عدد من المنظمات النسائية في لبنان. كما تم اقتراح الترفيع في حصص النساء في المقاعد من 30 بالمائة المنصوص عليها في القانون حاليا إلى 50 بالمائة لأن النتائج تبقى دائما غير مضمونة ومخاطر احتكار المقاعد الهامة من قبل الطوائف يبقى مرجحا.

واعتبر المشاركون أن ضعف مشاركة المرأة مرتبط بحقيقة القوى السياسية في لبنان من أجل استعادة الديمقراطية. كما أكدوا أن نظام الحصص يعتبر حاسما للتأثير على تغيير ثقافة الانتخابات. واتفقوا على ضرورة أخذ التعقيدات السياسية على الساحة اللبنانية بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وتجدر الإشارة أن الورشة عقدت بالتعاون بين "كوثر" ومؤسسة مهارات وحضر أشغالها 25 مشاركا ومشاركة يمثلون اللجان والجمعيات النشطة في الحياة السياسية ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية والمرشحات للانتخابات النيابية والباحثين.

ورشة تونس (صفاقس، 10 جوان 2006)

## غياب العمل بنظام "الكوتا" يقلص من حظوظ المرأة في اقتحام هيئات الحكم المحلي

### أهم التوصيات

- على المرأة أن الانخرط في العمل التطوعي وفي العمل السياسي والاجتماعي
- على المرأة التمسك بحقوقها والدفاع عنها والتخلص من ثقافة التواكل على الدولة
- على المرأة حذق الآليات والاستراتيجيات التي تمكنها من دعم مشاركتها في صنع القرار.

تمثلت أبرز الخلاصات المنبثقة عن الورشة الوطنية حول المرأة التونسية والحكم المحلي في أن غياب العمل بنظام الحصص "الكوتا" يقلص بشكل كبير من حظوظ المرأة في اقتحام هيئات الحكم المحلي. كما يجعل من الصعب على المرأة تحقيق نسب مشاركة هامة في مواقع القرار. واستنادا إلى النتائج الأولية للدراسة الوطنية حول المرأة التونسية والحكم المحلي التي تمت مناقشتها في إطار الورشة، تبين أن اعتماد نظام الحصص المعتمد خلال السنوات الأخيرة حقق نتيجة مميزة في المجالس البلدية، فبفضل نظام الحصص المعتمد في الانتخابات البلدية لسنة 2000 (حد أدنى يقدر بالخمس) وللسنة 2005 (حد أدنى يقدر بالربع) تطور حضور المرأة في المجالس البلدية من 16,6% سنة 1995 إلى 20,6% سنة 2000 وإلى 26,0% سنة 2005.



ولم يكن هذا حال المجالس الجهوية، إذ لم تتجاوز نسبة حضور المرأة فيها 6,5% سنة 2005، بسبب قلة تواجد النساء بين الأعضاء القارين الذين يتمتعون بحق التصويت (أعضاء مجلس النواب بدائرة الولاية، رؤساء البلديات، رؤساء المجالس القروية).

كما أظهرت النتائج الأولية للدراسة أنه بقدر ما مكن نظام الحصص من الترفيع في نسب حضور المرأة في المجالس البلدية، فإن النساء المنتخبات يواجهن صعوبات في النفاذ إلى المناصب العليا في هذه الهياكل. ويتجلى ذلك من خلال تدني نسب النساء في الاضطلاع بخطط رئيس بلدية (4 نساء) ورئيس مساعد بلدية (13 امرأة) ورئيس دائرة بلدية (10 نساء). علما وأن أول امرأة تولت رئاسة مجلس بلدي يعود إلى سنة 1980.

كما احتوى برنامج الورشة شهادات لبعض النساء الناشطات في الحياة العامة والمشاركات في الحكم المحلي، حيث عرضن تجاربهن وتحدثن عن قصص نجاحهن وعن الصعوبات التي اعترضتهن. ومن بين الخلاصات التي تضمنتها الشهادات المعروضة، أنه يطرأ على سير حياة المرأة اليومية تغير جذري بعد اعتلاء منصب قرار بسبب ما يفرضه اتخاذ القرار من شروط وظروف، مما يتطلب من المرأة أن تتخلص من الخجل وضعف الثقة في النفس إذا تواجدت في أوساط رجالية لتكسب الرهان. كما أن عليها الانخراط في العمل التطوعي وفي العمل السياسي والاجتماعي، والتمسك بحقوقها والدفاع عنها والتخلص من ثقافة التواكل على الدولة، وحذق الآليات والاستراتيجيات التي تمكنها من دعم مشاركتها في صنع القرار.

ورشة الجزائر (الجزائر، 30 ماي/مايو 2006)

## المشاركون يؤكدون على ضرورة فتح المجال أمام المترشحات في وسائل الإعلام

### أهم التوصيات

- ضمان وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وخاصة في العملية الانتخابية
- تبني وسائل وبرامج تدعم وتعزز مشاركة المرأة في مسارات صنع القرار.
- ضرورة أن ترحب الأحزاب بمشاركة المرأة في أجهزة تسييرها كخيار سياسي مناسب

أكد المشاركون في الورشة الوطنية حول المرأة الجزائرية والحكم المحلي على ضرورة فتح المجال للنساء المترشحات في وسائل الإعلام على قدم المساواة مثلهن مثل الرجال وعدم استعمال الصورة التقليدية للمرأة في وسائل الإعلام، إذ لوحظ أن عدم المساواة الفعلية غير القانونية هي التي لا تزال تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة إلى المرأة الجزائرية في الهيئات المحلية.

وكشفت الورشة أن عدم المساواة بين النساء والرجال مرتبط بمستويات عالية من الأمية والفقر والعنف في صفوف النساء، إضافة إلى مشاكل أخرى من بينها أنهن لا زلن غير قادرات على ممارسة حقوقهن السياسية بالقدر الكافي، مما يجعل فرصهن في المشاركة السياسية أقل من فرص الرجال.

وبناء على ما تم طرحه خلال النقاش، أكد المشاركون في الورشة على ضرورة ضمان وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وخاصة في العملية الانتخابية وتبني وسائل وبرامج تدعم وتعزز مشاركتهم في هذا المجال. كما تم اعتبار اعتماد نظام الحصص في الانتخابات إجراء مرحلي يرمي إلى تقليص الهوة بين مشاركة الرجال ومشاركة النساء في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار، إلى أن ترحب الأحزاب بمشاركة المرأة في أجهزة تسيير الأحزاب السياسية كخيار سياسي مناسب.

ورشة اليمن (صنعاء، 15 ماي /مايو 2006)

## المشاركون يوصون بالضغط على الحزب الحاكم لتعديل قانون الانتخابات

### أهم التوصيات

- ضرورة الضغط على الحزب الحاكم لتعديل قانون الانتخابات لصالح النساء
- تمكين النساء من الحصول على نسبة 15% بغض النظر عن الانتماء الحزبي

كشفت الورشة الوطنية حول المرأة اليمنية والحكم المحلي أن أهم الإشكاليات التي واجهت العضوات في المجلس المحلي خلال فترة الترشيح لانتخابات المجالس المحلية عام 2001 تمثلت في الصعوبات المالية التي واجهتهن وتشويه سمعتهن، إضافة إلى استخدام العامل الديني ضدهن قبل الانتخابات بيوم واحد وما واجهته من ضعف الوعي بأهمية الوقوف إلى جوارهن كمرشحات في حملاتهن الانتخابية ويوم الاقتراع.

وأظهرت أشغال الورشة أن المرأة اليمنية دورها مهمش على مستوى مجلس النواب. ويعد ذلك في علاقة بتنازل عدد من المرشحات عن عضوية مجلس النواب رغم ارتفاع عددهن في بداية الترشيح. كما قد يعود السبب أيضا إلى تخصيص المرأة لتولي المجالات الاجتماعية بعكس ما يحصل في بعض الدول العربية الأخرى، حيث تتولى المرأة مناصب قيادية بعيدة عن المجال الاجتماعي.

كما تمت الإشارة خلال الورشة إلى أنه رغم ما تتعرض له المرأة من تهيمش، فإن درجة من الوعي بدأت تظهر لدى المرشحات، مما جعل امرأة تفوز على مستوى مجالس المحليات في صعدة، وهي منطقة محافظة وقبلية وشديدة التعصب ضد النساء. ومن بين المقترحات التي تقدم بها المشاركون في الورشة ضرورة الضغط على الحزب الحاكم (حزب المؤتمر) لتعديل قانون الانتخابات لصالح النساء وتمكينهن من الحصول على نسبة 15% بغض النظر عن الانتماء الحزبي.



ورشة مصر (القاهرة، 27 أبريل / أبريل 2006)

## النساء يطالبون بتطوير برامج تدريب المرأة المصرية في مجال الحكم المحلي

أهم التوصيات

- ضرورة العمل على إعادة النظر في لجان السيدات وإدخال مؤشر النوع والعمر في كشفيات الناخبين
- تطبيق نظام "الكوتا" الحزبية ومساعدة المرأة في التمويل للحملات الانتخابية
- خفض سن الترشيح للانتخابات المحلية إلى 21 عاما بدلا من 25 عاما



كشفت الورشة الوطنية حول المرأة المصرية والحكم المحلي عن وجود تراجع كبير في نسبة التمثيل السياسي للمرأة في مصر، حيث لم يتعدى تمثيل النساء في المجالس المحلية في آخر انتخابات محلية 1.7%، مقابل نحو 2.9% عام 1983، وذلك رغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة.

أوضحت أشغال الورشة الوطنية حول المرأة المصرية والحكم المحلي، التي حضرها ممثلين من مختلف المنظمات والجمعيات والخبراء والمتخصصين، أنه من الأهمية بمكان في المرحلة الحالية توسيع برامج التدريب والوعي لفائدة المرأة حتى لا يفقد المجتمع شريك وجزء أساسي في التنمية باعتبار أن تمكين المرأة على المستوى السياسي أصبح مسألة وثيقة الصلة بقضايا التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وطالبت الحاضرون في الورشة بضرورة إيجاد حلول جذرية للمشاكل التي تعرقل زيادة حجم المشاركة السياسية للمرأة والتي تتمثل في ضعف الدعم الحزبي والحكومي، بالإضافة إلى سطوة المال على العملية الانتخابية وزيادة حجم المعوقات الاجتماعية التي لا تشجع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية...

وبناء عليه، تم التأكيد على أن دورا كبيرا يقع على عاتق الأحزاب المصرية التي مازالت لا تثق في دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام. وعلى هذا الأساس، أوصت بضرورة العمل على إعادة النظر في لجان السيدات وإدخال مؤشر النوع والعمر في كشفيات الناخبين وتطبيق نظام "الكوتا" الحزبية ومساعدة المرأة في التمويل للحملات الانتخابية وخفض سن الترشيح للانتخابات المحلية إلى 21 عاما بدلا من 25 عاما.

الورشة الإقليمية في الجزائر (24 - 23 جوان 2006)

## المرأة العربية والمشاركة السياسية : من المفهوم إلى الممارسة في الحكم المحلي

أثارت الورشة الإقليمية المنعقدة في شهر جويلية/ يوليو 2006 حول "المرأة العربية والمشاركة السياسية : من المفهوم إلى الممارسة في الحكم المحلي"، القضايا المطروحة وذات الاهتمام المشترك على غرار موضوع مشاركة المرأة العربية في العملية السياسية، في صنع القرار وفي الحكم المحلي. وتباحث المشاركون في الورشة تأثير هذه المسائل على عملهم الحالي، وناقشوا الاستراتيجيات وأدوات دعوة التي يمكن تبنيها من أجل تعزيز مشاركة المرأة بشكل عملي وبناء.



وانبثقت عن الورشة مجموعة من التوصيات والتي تعلقت خاصة بمراجعة النظم الانتخابية الوطنية من أجل تحديد نقاط الضعف التي تحد من مشاركة المرأة ومن حقها في التصويت، وتعزيز التغيرات التنظيمية للنظام الانتخابي، وحل مشكلة تمويل الحملات الانتخابية للمرأة، والتركيز على علاقة المرأة المرشحة بالإعلام، واستخدام التدريب والدور النموذجي من أجل تدريب المرأة على استغلال الفرص السياسية المتاحة.



ولعل أبرز الإستراتيجيات والبرامج العملية، التي أكد عليها المشاركون في الورشة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي، تتمثل في بناء التحالفات وتبادل التجارب والدروس، وتعبئة الحشود والمناصرة لمشاركة المرأة في الحياة العامة وفي المجال السياسي، وتفعيل المخططات الوطنية الموجودة من خلال تبني توصيات أهم التقارير والدراسات المعنية بالمرأة العربية، وبناء قدرات المؤسسات المؤثرة على غرار وسائل الإعلام والقوى التقليدية والأحزاب السياسية... [انظر تقرير الورشة](#)

## اهتمام إعلامي عربي بمشروع المرأة العربية والحكم المحلي

قراءة في أهم المقالات الصادرة حول موضوع المرأة العربية والحكم المحلي. وتعتبر هذه المقالات جزء من الحملة الإعلامية التي أطلقها "كوثر" بالتوازي مع المشروع الذي كان من خلال مختلف أنشطته سببا رئيسيا في تحريك أرقام مجموعة من الصحفيين العرب للكتابة حول موضوع المرأة والحكم المحلي

كان من بين أهم أهداف "كوثر"، عندما أطلق مشروعه الإقليمي حول المرأة العربية والحكم المحلي أن يجعل الصحفيين العرب يكتبون عن موضوع المرأة والحكم المحلي بقطع النظر عن الأنشطة التي ينفذها في إطار هذا المشروع. ويمكن الجزم أن هذا الهدف قد تحقق، إذ أمكن تحريك أرقام عدد من الصحفيين الذين أتاحت لهم فرصة مواكبة أشغال بعض أنشطة المشروع فكتبوا مقالات عكست معاشتهم لواقع مشاركة المرأة في مجالات الحكم المحلي في بلدانهم.

كان أهم ما ركزت عليه المقالات الصادرة ضعف مشاركة المرأة في الحكم المحلي في البلدان العربية حسب ما توضحه الإحصائيات. فقد كتب نصر الحويطي، الذي حضر الورشة الوطنية في مصر (27 أبريل/ أبريل 2006)، لموقع إيلاف على الانترنت في مقال بعنوان "تراجع نسبة تمثيل المرأة المصرية في المجالس المحلية"، يقول "رغم الجهود والبرامج التي نفذتها الحكومة المصرية ولا زالت تنفذها إلا أن التراجع هو السمة المميزة والمسيطر عليها على نسبة تمثيل المرأة المصرية في المجالس المحلية".

وحلل بعض المقالات الأسباب الحائلة دون مشاركة المرأة في مجالات الحكم المحلي، فرد البعض ذلك إلى ما تواجهه المرأة عموماً في كل الميادين من المعوقات. كما ورد في مقال صدر بجريدة الوسط البحرينية بعنوان "المرأة العربية هل تحيط بها شبكة عنكبوت" للصحفية ندى الوادي، التي أتاحت لها فرصة حضور الورشة الإقليمية في الجزائر، أن المرأة مضطرة لمواجهة صعوبات وعقبات في دوائر متعددة، لا تملك بيدها حيلة لدفعها تماماً كالفريسة في شبكة العنكبوت (...). فالقاعدة التي تحكم علاقة المرأة بالأشياء في المجتمع تحكمها "السياسة"، فكل شيء يحيط بها "سياسي" بدءاً من علاقتها مع ذاتها وجسدها، وصولاً إلى علاقتها بالمجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية والمدنية ثم الأهم التشريعات والقوانين التي تتحكم في مصيرها.

بينما اعتبرت روزيت فاضل، عضو المشروع، في مقال لها بعنوان "ورشة إقليمية في القاهرة عن المرأة والحكم المحلي" صدر بجريدة النهار، أن المطالبة بدور للمرأة في الحكم المحلي في معظم بلدان العالم العربي تتوافق غالباً مع المأثور "العين بصيرة واليد قصيرة".

وجاء في مقالات أخرى أن أصل الصعوبات التي تعانيها المرأة يعود إلى الذهنية المجتمعية، إذ عرض مقال صدر بجريدة شمس الجنوب (أسبوعية محلية تونسية) للصحفية أسماء سحبون، التي واكبت أشغال الورشة الوطنية في تونس، شهادات لנסاء نشطات في الحياة العامة، كان من بين مواقفهن أن سبب ضعف مشاركة المرأة في السياسة سببه عقلية المجتمع التي لم تتغير بعد إزاء المرأة. وأكد مقال صدر بجريدة الأخبار اليمنية لمعين السلامي، الذي حضر الورشة الوطنية في اليمن، الفكرة ذاتها، حيث تم اعتبار أن الذهنية المجتمعية، رغم التعاطي الإيجابي مع الاتفاقيات الدولية لا زالت تقصي المرأة.

وحاول بعض المقالات تقديم حلول لدعم مشاركة المرأة في الحكم المحلي، على غرار مقال لسامية بن عودة، عضو المشروع، تحدثت عن نظام "الكوتا" الذي تم اعتماده في عدد من البلدان العربية والذي يبدو أنه لم يحقق المطلوب. وجاء في هذا المقال الصادر في جريدة صوت الأحرار بعنوان "رغم اعتماد نظام الكوتا في الانتخابات، المرأة العربية الأقل مشاركة في التمثيل البرلماني"، جاء أن "نظام الكوتا في الانتخابات المحلية الذي تتبناه 7 دول عربية يواجه انتقادات لاعتبارات تتعلق بطريقة تطبيقه ومحدودية النتائج المحققة، حيث لا تزال مشاركة المرأة في البرلمانات العربية هي الأقل في العالم".

**ورشة عمل إقليمية بالقاهرة**  
**بحث سبل تحقيق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي**

القاهرة - من رويترز: أصدرت الجمعية الوطنية للتدريب والبحوث «كوثر» تقريراً عن مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي في البلدان العربية. وجاء في التقرير أن نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية في مصر (27 أبريل/ أبريل 2006) هي 19.2 في المائة، وهو رقم أقل من نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية في تونس (27.5 في المائة) والجزائر (25.5 في المائة). وتأتي مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التي تم إجراء الانتخابات فيها في الآونة الأخيرة. وتأتي مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التي تم إجراء الانتخابات فيها في الآونة الأخيرة. وتأتي مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التي تم إجراء الانتخابات فيها في الآونة الأخيرة.

**مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»**  
**استعراض النتائج الأولية للدراسة الخاصة بمشاركة المرأة في مواقع القرار**

من استعراض النتائج الأولية لدراسة مشاركة المرأة في الحكم المحلي: تشير الدراسات، مع الإشارة إلى أن نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية في مصر (27 أبريل/ أبريل 2006) هي 19.2 في المائة، وهو رقم أقل من نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية في تونس (27.5 في المائة) والجزائر (25.5 في المائة). وتأتي مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التي تم إجراء الانتخابات فيها في الآونة الأخيرة.

**إيلاف**

إيلاف << سياسة

تراجع نسبة تمثيل المرأة المصرية في المجالس المحلية

محمد نصر الحويطي

السبت 29 أبريل 2006 14:45:00 GMT

محمد نصر الحويطي من القاهرة: على الرغم من الجهود والبرامج التي نفذتها الحكومة المصرية ولا زالت تنفذها إلا أن التراجع هو السمة المميزة والمسيطر عليها على نسبة تمثيل المرأة المصرية في المجالس المحلية. فقد كتب نصر الحويطي، الذي حضر الورشة الوطنية في مصر (27 أبريل/ أبريل 2006)، لموقع إيلاف على الانترنت في مقال بعنوان "تراجع نسبة تمثيل المرأة المصرية في المجالس المحلية"، يقول "رغم الجهود والبرامج التي نفذتها الحكومة المصرية ولا زالت تنفذها إلا أن التراجع هو السمة المميزة والمسيطر عليها على نسبة تمثيل المرأة المصرية في المجالس المحلية".

التهليل

الزعماء 15 آذار 2006

ورشة إقليمية في القاهرة عن المرأة والحكم المحلي

تجارب مخيبة ومعوقات دون مشاركة النساء

لقاهرة - من رويترز فاضل: رغم حصول بعض النساء في منطقة ولا سيما في دولة الكويت، على دور سياسي مميز في الحياة العامة والوزارية، فإن لمشاركة المرأة في الحكم المحلي في معظم البلدان في العالم العربي تتوافق غالباً مع المأثور "العين بصيرة واليد قصيرة". فمن الواضح أن ضعف المشاركة في المجالس البلدية هي من أهم التحديات التي تؤثر على مشاركة المرأة في مجال العمل. هذه السمة التي تنتشر بنسب متفاوتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كادت تدارك بحث وناقش في

أما مقال فاطمة مطهر، عضو المشروع، بعنوان "الحاليات ينصحن القادمات بالحزبية والدعم "الذكوري" كضمانات للفوز في المجالس المحلية ويحذرن من الوعود المستحيلة"، فركز على النصيحة الغالية التي قدمتها عضوات المجالس المحلية للحاليات للراغبات في الترشح للانتخابات المقبلة والمتمثلة في الترشح باسم حزب معين ضمنا لمناصرتة وأصوات أعضائه وأنصاره ومن أجل أن يتكفل الحزب بالمصاريف المادية للحملة الانتخابية، إضافة إلى حماية المرشحة.

بينما اعتبرت نوال مسيخ، التي حضرت الورشة الإقليمية في الجزائر، في مقال لها بعنوان "المرأة العربية والمشاركة السياسية على طاولة النقاش" أن عمل البلديات من اختصاص النساء لأن المرأة على إطلاع دائم ومعظم بالمشكلات اليومية كالماء والكهرباء... أكثر من الرجال. ص. ولهذا لا يوجد داعي لأن يحتكر الرجال أغلب المقاعد في البلديات.

## الحملة الإعلامية

هي حملة تهدف إلى نشر الوعي حول الحكم المحلي والتعريف بأفضل التجارب العربية في هذا المجال وتعتمد على الإعلام بصفته أداة قوية وقادرة على الوصول إلى فئات واسعة من الناس. وقد أثمرت هذه الحملة الإعلامية إعلان للعموم وجه للمؤسسات والجمعيات والمنظمات العاملة في الحكم المحلي وبت 7 قنوات فضائية وإذاعية وتلفزيونية برامج حول المشروع ورصد 30 مقالا صحفيا حول المشروع و150 مقالا حول المرأة والحكم المحلي في الصحف العربية وإعداد موقع واب مختص حول المرأة العربية والحكم المحلي.

يتركز المشروع على الإعلام بصفته أداة قوية في إبراز صورة المرأة القيادية وعكس واقعها الحالي واحتياجاتها في الدوائر الانتخابية وفي مختلف مؤسسات الحكم المحلي. ومن هذا المنطلق، تضمن المشروع حملة إعلامية، بالتوازي مع باقي مكونات المشروع، عقد "كوثر" لمناقشتها اجتماعا بالقاهرة (15 مارس 2006) حضره الإعلاميون الناشطون في المشروع وعدد من الصحفيين المصريين. وتم في إطار اجتماع ثان، عقد في الجزائر، عرض استراتيجيات ونتائج قدمها الإعلاميون الأعضاء انطلاقا من تغطيتهم للورش الوطنية حول مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

وبنهاية سنة 2006 تكون حصيلة الحملة الإعلامية قد أثمرت 30 مقالا صحفيا حول مختلف الأنشطة المنعقدة في إطار المشروع وبت 7 قنوات فضائية وإذاعية وتلفزيونية برامج حول المشروع. وبهدف خلق التفاف حول موضوع المرأة العربية والحكم المحلي صولفت نظر أكبر عدد من المؤسسات النشطة في هذا المجال في العالم العربي، أعلن "كوثر"، أوائل نوفمبر، في إطار إعلان للعموم وجه للمؤسسات والجمعيات والمنظمات العاملة في الحكم المحلي، عن مسابقة لاختيار أفضل الملصقات المعتمدة في حملات دعم المرأة في الحكم المحلي. وستمثل الملصقات التي سيتم تجميعها في إطار هذه المسابقة قاعدة بيانات فريدة من نوعها تلخص تجربة مجموعة من المؤسسات في تنظيم حملات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

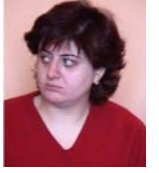
وبغاية رصد ما تنشره الصحافة العربية حول موضوع المرأة العربية والحكم المحلي يعمل "كوثر"، بالتعاون مع الصحفيين الأعضاء، على إعداد ملف صحفي إقليمي حول المرأة العربية والحكم المحلي يتضمن مقالات وتقارير وتحقيقات وحوارات نشرت في الصحف العربية وسيتم وضعه على موقع الواب المختص حول المرأة والحكم المحلي. كما ينسق "كوثر" من أجل بث 5 برامج إذاعية حول المرأة والحكم المحلي في الإذاعات الأكثر استماعا في البلدان المغطاة بالمشروع.

## الصحافيون الأعضاء في المشروع

ينشط في مشروع المرأة العربية والحكم المحلي خمسة صحافيين من تونس ولبنان والجزائر ومصر واليمن يساهمون في تنفيذ مختلف مكونات الحملة الإعلامية ويساهمون في التعريف بالمشروع ويشاركون في تغطية فعاليات الورش الوطنية والإقليمية المنعقدة في إطاره.

### ■ روزيت فضل [rosettefadel@hotmail.com](mailto:rosettefadel@hotmail.com)

صحافية بجريدة النهار اليومية منذ سنة 1994، حاصلة على بكالوريوس في فنون الاتصالات وعلومها من جامعة سيدة اللويزة في بيروت. شاركت في تأسيس ملحق "نهار الشباب" الصادر عن جريدة النهار عام وعضو مجلس تحرير الملحق الأسبوعي "الصحافيون الشباب". كما عملت بإشراف مدير مركز التدريب والبحوث في جريدة النهار على إعداد ملحق شهري عن الاغتراب اللبناني في الفترة من 2004 إلى فيفري 2006. كما تسلمت مهام مديرة تحرير النشرة الدورية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية من العام 2001 إلى 2004. تشغل اليوم منصب المسؤولة الإعلامية في الجامعة الأنطونية التابعة للرهبانية الأنطونية منذ سنة 2004. وشاركت في دورات تدريبية في لبنان وخارجه وتعمل حالياً مستشارة إعلامية في جمعيات أهلية عديدة.



### ■ فاطمة مطهر [fmutahar@hotmail.com](mailto:fmutahar@hotmail.com)

نائبة مدير إدارة الصحافة الإلكترونية بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، وأول صحفية يمنية تعمل في مجال الصحافة الإلكترونية. عملت خلال العامين 1998 و1995 في عدد من الصحف الأهلية والحزبية. تعمل منذ العام 1999 في وكالة الأنباء اليمنية، احتلت فيها عدة مراكز منها محررة الأخبار الثقافية في إدارة الأخبار، رئيس قسم الإرسال الخارجي في إدارة التحرير العربي والدولي، مديرة تحرير مجلة مشاهد التي كانت تصدر عن الوكالة. عضوة بنقابة الصحفيين اليمنيين، وعضو في عدد من المنظمات المحلية والعربية المتعلقة بالصحافة والمرأة وحقوق الإنسان. مهتمة بمجال حقوق الإنسان.



### ■ محمود مرسي [makled10@yahoo.com](mailto:makled10@yahoo.com)

حاصل على ليسانس الآداب قسم صحافة وإعلام، وعلى عدة شهادات مختلفة في مجال الإعلام والتغطية الصحفية وفنون التحرير. نائب رئيس قسم التحقيقات بجريدة العالم اليوم المصرية اليومية، وعمل على مدى 6 سنوات كصحفي محترف في عدد كبير من الصحف المصرية والعربية والمجلات، ناقش خلالها الكثير من القضايا المطروحة على الساحة والمتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والسياسية للمجتمع المصري والعربي. كتب الكثير من الموضوعات ذات العلاقة بأوضاع المرأة العربية في المنطقة والمشاكل التي تواجهها وخصوصاً الفقر والامية والمشاركة السياسية. عضو نقابة الصحفيين المصرية، وعضو اتحاد الصحفيين العرب.



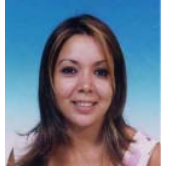
### ■ صبرة الطرابلسي [hanin1977@yahoo.fr](mailto:hanin1977@yahoo.fr)

صحافية بجريدة الصحافة، حاصلة على الأستاذية في الصحافة وعلوم الأخبار. عضو شبكة المرأة العربية والحكم المحلي التي بعثها مركز "كوثر" بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، سنة 2005. عملت لسنتين مراسلة لمجلة المرأة اليوم الإماراتية، وهي اليوم تعمل صحفية بالقسم الاجتماعي والاقتصادي بجريدة "الصحافة" اليومية.



■ سميرة بن عودة sambenaouda2000@yahoo.fr

صحفية في القسم السياسي بجريدة "صوت الأحرار" منذ سنة 2003. عملت منذ سنة 1999 بالقسم الدولي بالصحيفة نفسها وقبل ذلك بقسم الأخبار بصحيفة "الأصيل". كما عملت في قسم التحقيقات بأسبوعية "السفير" ثم بجريدة "الأحداث" اليومية من عام 2001 إلى عام 2003. أنجزت سلسلة تحقيقات سياسية واجتماعية وثقافية عن الجزائر كما عملت على تغطية أعمال البرلمان بغرفتيه وأنشطة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى إجراء حوارات مع الوزراء وكبار الشخصيات السياسية. شاركت في عدد من الدورات التدريبية حول المهارات الصحفية المتقدمة والصحافة الاستقصائية وتقنيات التحرير الصحفي.



تجربة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: \*

## الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

شهدت النضالات النسائية في المغرب في الآونة الأخيرة العديد من الإصلاحات لدعم حقوق المرأة ولإدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة والقطاعية وفي مجال التشريعات (قانون الأسرة، قانون الشغل، القانون الجنائي...)

كما تم في إطار هذه الإصلاحات، إطلاق نظام "إدماج النوع الاجتماعي" في مختلف الوزارات، وخاصة مشروع وزارة المالية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والذي أدى ولأول مرة إلى إنجاز تقرير للنوع الاجتماعي كملحق للتقرير الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تقديمه خلال مناقشات قانون المالية لسنة 2006 وتقريراً حول النوع الاجتماعي تم تقديمه خلال مناقشات قانون المالية لسنة 2007. كما تضمنت رسالة رئيس الوزراء لمختلف الأقسام تعليمات بإعداد مؤشرات النوع الاجتماعي حين التحضير لقانون الميزانية لسنة 2007.

وفي سياق الحكم المحلي تشكل الإجراءات التي أقرها قانون الحكم المحلي الجديد الذي يندرج في إطار دعم اللامركزية، والمبادرة الوطنية للتنمية الإنسانية التي أطلقتها الحكومة المغربية في إطار برنامجها لمقاومة الفقر وتحقيق أهداف الألفية فرصاً لدعم قدرات النساء على المستوى المحلي، وذلك عن طريق سياسات تنموية مبلورة وفق منظور النوع الاجتماعي وقابلة للتطبيق والتقييم والمتابعة.

وانطلاقاً من قناعتها بأن المستوى المحلي يؤدي، مثله مثل المستوى المركزي، دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في اتجاه إرساء مسار ديمقراطي وأن الموازنة الجماعية تعتبر حاسمة بالنسبة إلى تعزيز قدرات النساء من خلال دمج النوع الاجتماعي، اختارت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب العمل مع المحليات وخاصة التصرف في الموازنات المحلية.

ونظراً لحدثة هذا العمل وتعدد مكوناته واتساع الإقليم الذي يغطيه، ركزت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفيم" وصندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" وبدعم من الاتحاد الأوروبي اهتمامها على خمس قرى نموذجية، اثنتين حضريتين هما سيدي مومين في الدار البيضاء والقرية الحضرية بالسويرة وثلاث قرى ريفية هي سيدي موسى بن مجدود، وسيدي محمد أومرزوق، وزغورة أيت أولال.

## أهم الأنشطة المنجزة في إطار هذا المشروع

1. دراسة تشخيصية- تعتبر الأولى من نوعها- في مجال إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في الموازنة على المستوى المحلي.
2. تدريب مجموعة من المدربات والمدربين في مجال الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي وذلك من أجل المساهمة في تكوين خبراء في النوع الاجتماعي والموازنة.
3. بلورة أداتين للتوعية والتدريب في مجال الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي :  
- دليل لفائدة الفاعلين المحليين) شخصيات محلية، منتخبيين ومنتخبات، منظمات غير حكومية (حول الموازنة المراعية للنوع.  
- حقيبة تدريبية للمدربات والمدربين، تعتمد في تنشيط الورش التدريبية والفاعلين المستهدفين.
4. عدد من الندوات التوعوية وورش تدريبية في المناطق المختارة.

## أهم الدروس التي لمستها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في القرى الخمسة

- تملك الفاعلين الاجتماعيين لمقاربة النوع الاجتماعي وأدواتها ووضع الإصلاحات القائمة على أساس المساواة في إطار السياسات التنموية المحلية تحتاج إلى استمرارية العمل، وذلك على مستويين :
- عمل مرافقة ومتابعة للقرى على مدى المراحل المختلفة لدورة الموازنة
  - تعزيز قدرات جماعات النساء في المساءلة والمرافقة ومراقبة الميزانية
  - هناك مشاركة وتعبئة وحركة تشاركية للفاعلين المحليين واهتمام بالموضوع وتعاون بين كل القرى
  - هناك وجود لمؤشرات التقييم والمتابعة المبنية على النوع
  - هناك جهد تموي للحوار وتبادل التجارب وللشراكة وبناء تعاضد أكبر بين الجماعات المحلية والاجتماعية

إلا أن

- الشراكات بين القرى والمجتمعات، وخاصة النسائية تعتبر موارد لا يتم استغلالها بصورة كافية
- يوجد تباعد بين الإرادة السياسية المعبر عنها من خلال مختلف المؤسسات على المستوى المركزي وبين امتلاكها على المستوى المحلي (مثال : مدونة الأسرة، قانون الموازنة ...)

ويبدو جليا أنه لتفعيل مقارنة النوع الاجتماعي على المستوى المحلي في اتجاه تحقيق ديمومته في الموازنة المحلية ووضع إستراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي يجب خلق إطار لجهود موازية تركز على التأثير على القيم والثقافات السائدة والمبنية على التمييز. ويحتاج ذلك إلى تعبئة المجتمع المدني لكي يساهم في مؤسسات الحكم المحلي من أجل إدماج تطبيق الإصلاحات في إطار مخططاتها التنموية وبلورة موازنات محكمة.

ويحتاج الفاعلون المحليون والقرى والمنظمات غير الحكومية إلى :

- أدوات تدريب ومرافقة لإدماج النوع الاجتماعي في الموازنة وبالتالي في السياسات التنموية المحلية.
- معرفة أمثلة ونماذج سياسية ناجحة لإدماج النوع الاجتماعي (مثلاً في مقاومة العنف المسلط على المرأة بدمجه في سياسة الحماية...)
- أدوات استشارية تأخذ واقع النساء واحتياجاتهن بعين الاعتبار
- أدوات لبناء الشراكات وتنمية القدرات
- تجارب ناجحة ودراسات حالة أفضل الممارسات
- دعم قدرات الجمعيات لمعرفة الموازنة ومتابعتها وتملك وسائل المرافعة للتعبير عن مطالبهم

## إصدارات حول الحكم المحلي في العالم العربي

- 17 مرجعا مختاراً من المراجع الصادرة حول موضوع الحكم المحلي ودور المرأة في مختلف مجالات الحكم المحلي في العالم العربي
1. الأداء البرلماني للمرأة العربية : دراسة حالات مصر وسوريا وتونس .جميل مطر، نيفين مسعد .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2005.
  2. إدارة المدن الجديدة .أحمد صقر عاشور .القاهرة-جامعة القاهرة -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2001.
  3. إدارة المدن بمشاركة سكانها : من كركاس إلى داكار 10 سنوات من التجارب لتشجيع الحوار الديمقراطي في المدينة. صكاترين فوريه، حاتم ص سلمان-بيروت : دار الفارابي، 2003.
  4. أدوار المرأة الريفية في التنمية : تجارب مصرية و عربية من الثمانينات و حتى مطلع القرن الحادي و العشرين. سامية محمدمص فهمي الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2005.
  5. تحديات اللامركزية والحكم المحلي في العالم العربي .بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2005.
  6. تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة- الإستراتيجيات : بحوث العمل وتشخيص المجتمع)، محمد مصطفى خاطر ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
  7. تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2006.
  8. الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع، محمد عبد الفتاح محمد، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2006.
  9. الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، محمد محمود الطعمانة، سمير محمد عبد الوهاب، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
  10. واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة. رندة أنطون، بيروت- المركز اللبناني للدراسات، 1998.
  11. تحديات اللامركزية والحكم المحلي في العالم العربي/ عمل جماعي، المركز اللبناني للدراسات، 2005.
  12. اللامركزية الإدارية في لبنان : الإشكالية والتطبيق، عمل مشترك، المركز اللبناني للدراسات، 1996.
  13. واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة / رندة أنطون، 1998.
  14. العمل البلدي في لبنان : دراسة ميدانية وتقييم للتجربة، عمل جماعي 2002.
  15. تنمية المجتمعات المحلية : الاتجاهات المعاصرة، الإستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع -أحمد مصطفى خاطر، الإسكندرية- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2005.
  16. الأنثروبولوجيا وتنمية المجتمعات المحلية، محمد صفوح الأخرس- دمشق : منشورات وزارة الثقافة، 2001.
  17. دليل الحملات الانتخابية للنساء، إعداد نبال ثوابة - رام الله : طاقم شؤون المرأة، 2004.

## إعلان إقليمي للعموم حول مشروع المرأة العربية والحكم المحلي

### الإطار العام

يعد الحكم المحلي مستوى من مستويات نظام اللامركزية السياسية والإدارية والاقتصادية. ويقوم أساسا على افتراض أن المواطنين على مستوى القرى والأرياف والمناطق... أدري بمصالحهم وأحرص وأقدر على تحقيقها من غيرهم<sup>1</sup>، لذلك تم إفساح المجال أمامهم للمشاركة في صنع القرار. وقد شهدت دول العالم العربي متغيرات سياسية واقتصادية جعلتها تتبنى نظام اللامركزية وبموجبها تم تفويض سلطات حكومة المركز لصالح المؤسسات اللامركزية والقطاعين الأهلي والخاص. ومهما كان شكل النظام المركزي القائم، يتجلى إرساء أجهزة للحكم المحلي من خلال الحكام الإداريين والمحافظين ورؤساء البلديات والوحدات المحلية ومجالس القرى<sup>2</sup>...

وجاء في تقارير التنمية البشرية، التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الحكم المحلي يعني نقل سلطة اتخاذ القرار إلى إدارات محلية مستقلة (حكومات محلية، بلديات، مناطق) ...تعمل ضمن إطار قانوني وتشريعي مساند. وفي مثل هذا النموذج تشمل المسؤولية المحلية مدى واسعا من العمليات عبر القطاعية المختلفة، ويكون دور الدولة المركزية مقتصرًا على التمويل والإشراف والتأكد بأن المحليات تتمتع بالحرية الكاملة لتصميم وتنفيذ الخيارات التنموية حسب احتياجاتها وضمن حدودها وإمكانياتها المالية والبشرية والمادية<sup>3</sup>...

وتولي الحكومات في الوقت الحالي عناية خاصة لمسألة توزيع السلطات والمسؤوليات على المؤسسات والهيكل المحلية كآلية لتوزيع السلطات ولدعم تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. واهتمت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية بدورها بهذا المجال بهدف الوقوف على الصعوبات التي تواجهها الوحدات المحلية وتنمية المجتمعات المحلية ومناقشة إشكالية المركزية واللامركزية الإدارية في نظم الإدارة المحلية في العالم العربي وبعث استراتيجيات ومناهج الإصلاح السياسي والمؤسسي والإداري. كما تقوم المنظمات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص، في بعض الأحيان، بتقديم الخدمات للمواطنين، مما جعلها من بين أهم الجهات الناشطة في هذا المجال.

ورغم الجهود المبذولة، فإن نسبة استثمار طاقات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية تبقى الأكثر تدنيا في العالم<sup>4</sup>. فرغم ما تحقق لها لا تزال المرأة العربية تحتل نسب متدنية في مقاعد البرلمان وت تعاني من عدم المساواة في الحقوق القانونية في بعض البلدان وتحرم من الحق في الترشيح والانتخاب في بلدان أخرى، إضافة إلى ما تعانيه من مشاكل الأمية والبطالة والفقر والمشاكل الصحية... وحتى بالنسبة إلى بعض البلدان التي حققت فيها المرأة بعض النجاح في اقتحام البرلمان أو حصلت فيها على حقائق وزارية أو خطط وظيفية عليا في الدولة، فإن مشاركتها في الحكم المحلي ومختلف مؤسساته تبقى متدنية.

وعلى هذا الأساس، نشطت عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية في العالم العربي من أجل تعزيز مشاركة المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودعم دورها في التنمية. كما تبنت آليات وحملات لترقية أوضاع المرأة في المجال السياسي والحكم المحلي بالخصوص.

1 - المصدر: ندوة التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومجاربة الفقر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - جمهورية مصر العربية 16 - 20 يوليو 2006 <http://www.arado.org/AradoActivitiesDetails.asp?type=N&id=1087>

2 - المصدر: ورشة عمل الحكم المحلي وممارسات النزاهة ومكافحة الفساد الإداري، الإسكندرية جمهورية مصر العربية 11 - 7 أوت / أغسطس 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية <http://www.arado.org/AradoActivitiesDetails.asp?type=W&id=477>

3 - المصدر: تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002 <http://www.nidaly.org/book2002/p-2/in-2-1.htm>

4 - أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التجديد العربي، [www.arabrenewal.com](http://www.arabrenewal.com) 2002-10-09

# دوار

وفي هذا الإطار، بعث "كوثر" مشروع" مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي "بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي، سواء على المستوى السياسي (المرأة نائبة ومنتخبة) أو مستوى التنمية الاجتماعية (حملات التوعية والتمكين وبناء القدرات...) ويشمل هذا المشروع عدة مكونات منها إنجاز دراسات وبحوث وطنية وإقليمية وتنفيذ حملة إعلامية وبعث موقع واب مختص وإعلان للعموم من أجل اختيار أفضل ملصقة تم اعتمادها في حملات تدعم مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المشتغلة في الحكم المحلي أساليب وأدوات متعددة ومتنوعة لتحقيق أهدافها. وقد أضحت الملصقات من بين أدوات التوعية والدعاية المعتمدة في حملات دعم المرأة وتعزيز دورها، إضافة إلى المعلقات والمطويات واللقاءات والاجتماعات التوعوية وتوزيع البيانات... وتستخدم المنظمات والجمعيات المعنية هذه الملصقات في الحملات الانتخابية وحملات التوعية البيئية والصحية والتعليمية وعيا بأهمية مشاركة المرأة في الحكم المحلي والتنمية المحلية ومن ثمة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية...

## نص المسابقة

في إطار تنفيذ الخطة الإعلامية لمشروع المرأة العربية والحكم المحلي، يعلن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" عن مسابقة للجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية صوالمؤسسات الإعلامية والتي سبق أن أنتجت ملصقات اعتمدها في تنظيم حملات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

## الترشح

باب الترشح لهذه المسابقة مفتوح للجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الإعلامية التي سبق وأنتجت ملصقات، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي، اعتمدها في تنظيم حملات:

- انتخابية
- توعية صحية
- توعية قانونية
- توعية بيئية
- تعليم أو محو أمية
- مهنية
- مكافحة الفقر ومواجهة مشكل التشغيل (البطالة...)

## شروط المسابقة

يقدم المترشح / المترشحة ملفا يتضمن :

- 1 الملصقة أو الملصقات التي يود المشاركة بها في المسابقة
- 2 ملخصا يتضمن:

- فكرة عن الملصقة أو الملصقات موضوع المسابقة (مسار إنجازها، اختيار مضمونها، أهدافها، الجوانب الابتكارية فيها، سياسة توجيهها للعموم خلال الحملة، النتائج التي حققتها، ردود الفعل الواردة بشأنها)...
- فكرة عن الجمعية أو المنظمة وجهودها في مجال الحكم المحلي وتعزيز دور المرأة في الحكم المحلي

يرفق ملف الترشيح باستمارة المشاركة المصاحبة لهذا الإعلان مضمنة كل البيانات والمعلومات المطلوبة.

## الجوائز

- يكون مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" لجنة تحكيم إقليمية لاختيار أفضل المصنقات.
- يحصل صاحب / صاحبة أفضل ملصقة على جائزة مالية قيمتها 500 دولار أمريكي.
- يدعى الفائز لتقديم تجربة مؤسسته في إطار ندوة إقليمية تتنظم في إحدى الدول العربية سنة 2007.
- ينضم الفائز إلى شبكة "كوثر" حول المرأة العربية والحكم المحلي.

## النتائج

- يتم الإعلان عن نتائج هذه المسابقة يوم 08 مارس 2007 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة
- ولمزيد من الإرشادات، يمكنكم الاتصال بـ سلوى غزواني : 184 603 22 (216 00)
- وحدة الإعلام والاتصال، مركز "كوثر"

البريد الإلكتروني : [adonline@cawtar.org](mailto:adonline@cawtar.org)  
Cc : [media.cawtar@planet.tn](mailto:media.cawtar@planet.tn)